

## الفصل الثالث

### الجواب القانونية

#### في أزمة العلاقات الليبية الغربية

في نوفمبر 1991 ، أصدر قاضي التحقيقات في كاليفورنيا أمرا بإحضار إثنيين من المواطنين الليبيين للمثول أمام المحكمة للثبوت من المعلومات التي قدمتها المخابرات الأمريكية إلى المحكمة حول مسؤوليتهما عن حادث تفجير طائرة البان أمريكي الرحلة رقم 203 فوق قرية لوكربي في إسكوتلاندا في 21 ديسمبر 1988 والتي راح ضحيتها أكثر من مائتي راكب معظمهم من الأمريكيين 0

وفي نهاية نوفمبر من نفس العام قدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى ليبيا ومجلس الأمن في وقت واحد مذكرة مشتركة تطالب فيها بتسليم هذين المشتبه فيهما على أساس أنهما موظفان في الحكومة الليبية لتقديمهما للمحاكمة والمطالبة بأن تقوم ليبيا بتعويض أسر الضحايا 0

ولما كانت المذكرة المشتركة قد صيغت بلهجة الإنذار وإقتضت بناء على معلومات قدمها أحد الموظفين الليبيين الذين جندتهم المخابرات الأمريكية إقتراضا وصل إلى حد اليقين ثبوت التهمة في حق المشتبه فيهما بالإسم وبأن مسؤولية الدولة الليبية مؤكدة وأن التعويض من ثم واجب قانوني وحقق ، فقد رفضت ليبيا هذه المذكرة 0

أما مجلس الأمن فقد إستند إليها في المسارعة بإصدار القرار رقم 731 في 21 يناير 1992 مطالبا ليبيا بتسليم المشتبه فيهما معربا عن يقينه بصحة ماورد بالمذكرة المشتركة 0 ولما رفضت ليبيا تسليم المشتبه فيهما عمد مجلس الأمن إلى تصعيد الموقف للضغط عليها فأصدر القرار رقم 784 في 31 مارس 1992 متضمنا عددا من الجزاءات وإجراءات الضغط منها حرمان ليبيا من خدمات المستشارين العسكريين وقطع غيار الطائرات العسكرية والمدنية وحظر الطيران الليبي إلى الخارج والدولي إلى ليبيا وإغلاق مكاتب الطيران الأجنبية وتخفيض البعثات الدبلوماسية الأجنبية في ليبيا 0

وقد اعتقدت ليبيا بحق، عقب صدور القرار الأول ، أن مسألة التسليم مسألة قانونية يجب أن تفصل فيها محكمة العدل الدولية، ولذلك لجأت إلى المحكمة وطلبت منها أن تصدر أمرا تحفظيا عاجلا لمنع الدول الغربية الثلاث من الضغط على ليبيا لتسليم المشتبه

فيهما رغما عنها ، كما طلبت ليبيا من المحكمة الفصل من حيث الموضوع فى مدى التزام كل من ليبيا وخصومها فى هذه القضية بأحكام إتفاقية مونتريال لعام 1971 خاصة الأحكام المتعلقة بالإختصاص القضائى فى الحوادث التى تنظمها الإتفاقية 0

وأعلنت ليبيا فى تلك المناسبة قبولها لإختصاص المحكمة فى هذا النزاع حيث لا تزال المحكمة تبحث فى جوانب النزاع 0 أما الطلب الليبى بفرض إجراءات تحفظية فقد قضت فيه المحكمة بالرغض يوم 1992/4/14 وهو نفس اليوم الذى قرر فيه مجلس الأمن سريان جزاءاته التى كان قد قررها فى 1992/3/31 وأعطى ليبيا مهلة أسبوعين قبل البدء فى تنفيذها أى أن المجلس قد فرض الجزاءات على ليبيا غير مكترث بعمل الحكومة 0

ولما أدركت الدول الغربية أن إجراءات المجلس لم تدفع ليبيا إلى التسليم ، أصدر المجلس فى أكتوبر 1993 القرار رقم 883 الذى أضاف إلى الإجراءات السابقة تجميد الأرصدة الليبية للحكومة والأفراد لدى الدول الأخرى وحظر تصدير قطع الغيار اللازمة لصناعة البترول الليبى ولم يقلم المجلس بسبب معارضة بعض الدول الغربية وروسيا والصين فى فرض جزاءات بترولية أو تجارية أو إقتصادية على ليبيا 0

ومن ناحية أخرى ، فقد حاولت ليبيا تسوية المشكلة وديا وقدمت عددا من المبادرات التى إقتربت كثيرا من المطلب الغربى حتى أن ليبيا فى عرض أخير قد إقتربت محاكمة المشتبه فيهما فى مقر محكمة العدل الدولية وفقا للقانون الإسكتلندى وبمعرفة قضاة بريطانيين ؛ والفارق الوحيد بين العرض الليبى والمطلب الغربى هو مكان المحاكمة ومع ذلك تمسكت الدول الغربية بمطلبها تمسكا حرفيا حتى هذه اللحظة رغم تكشف معلومات من المخابرات البريطانية عن تورط إيران وليس ليبيا فى هذه القضية مما زعزع سند الاتهام 0

ومن ناحية ثالثة ، فقد حاولت الجامعة العربية منذ بداية الأزمة التوسط فى النزاع فلم تجد تجاوبا من الدول الغربية فحاولت فى مرحلة ثانية دفع ليبيا نحو التعاون لتسوية المشكلة وفى مرحلة ثالثة تبنت وجهة النظر الليبية وحاولت شرحها للدول الغربية والأمم المتحدة فيما يمكن أن نسميه الدبلوماسية العربية فى أزمة لوكربى حيث أجمعت الدول العربية فى قرارات الجامعة على الموقف الليبى 0

غير أن مجلس الأمن قد أغفل تماما موقف الجامعة العربية مما دفع اللجنة الوزارية السباعية العربية إلى إبداء أسفها على هذا الموقف ، أما الموقف الأخير للجامعة عن هذه المرحلة فيركز على إقناع مجلس الأمن برفع الجزاءات عن ليبيا مادامت الأدلة والقرائن ضدها ليست قاطعة وهو موقف سبق أن تبنته دول الإتحاد المغاربي 0

كما تسعى ليبيا إلى تشجيع الدول الأفريقية على إتخاذ موقف مماثل في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ولكن رغم الموقف الجماعي الرسمي العربي فاملاحظ أن الدول العربية تطبق بإخلاص جزاءات مجلس الأمن ضد ليبيا 0

ويثير عرض القضية على هذا النحو عدد من القضايا القانونية نعرض لأهمها فيما يلي :

### (1) مدى قانونية سلب الإختصاص القضائي الليبي لصالح القضاء الغربي :

من الواضح أن مجرد الإشتباه لا يضع المشتبه فيه في موضع الإتهام حيث لا بد أن تتوفر الأدلة المقنعة لنقله إلى تلك المرحلة كي تصبح قضيته جاهزة للفصل فيها قضائيا ولم تتوفر مثل هذه الأدلة ولا يزال الليبيان مشتبه فيهما حتى الآن) Suspects (بل أن دواعي الإشتباه قد تبديدت في المرحلة الأخيرة 0

وإذا كان من حق الولايات المتحدة أن تطالب بمحاكمة المشتبه فيهما على أساس جنسية الطائرة وجنسية عدد من الضحايا مثلما يحق لبريطانيا أن تطالب بالمحاكمة على أساس إقليمية الجريمة ، فإن ليبيا أحق بالمحاكمة لإعتبارات أكثر وجاهة وهي أن المشتبه فيهما مواطنان ليبيان وأنهما موجودان في الأراضى الليبية 0

ولذلك يحظر على الحكومة بحكم القانون الليبي (الجنائي والإجراءات الجنائية) تسليم الرعايا لأنه تنازل عن سيادة الإختصاص القضائي حيث يعد القاضي الليبي هو القاضي الطبيعي ، ومعلوم أن حق المتهم في التقاضي أمام قاضيه الطبيعي من حقوق الإنسان المعترف بها دوليا 0

كما أنه من المعلوم أنه لا يجوز إجبار الدولة على تسليم رعاياها فضلا عن أن التسليم لا يجوز إلا بناء على إتفاقية التسليم التي يفضل أن تكون مبرمة سلفا وليس بمناسبة القضية حتى لا تغلب مصلحة الدولة على مصلحة المواطن في التسليم 0

ولذلك ينص القانون الفرنسي على حق المواطن الفرنسي في الاعتراض إذا قررت حكومته تسليمه ولا يعد ذلك إنتهاكا من الحكومة الفرنسية لإتفاقية التسليم مع الدول الأخرى لأن النص على تسليم الرعايا أمر إستثنائي للحكومة لايجوز التوسع فيه بحيث ينتقص من حق المواطن في الحماية 0

## (2) العلاقة بين المحكمة ومجلس الأمن :

من الواضح أن مجلس الأمن قد أخطأ مرتين ، الأولى حينما تبني دون تردد وجهة النظر الواردة في المذكرة الغربية فانضم إلى الدول الغربية في تأكيد مسئولية ليبيا عن الحادث ثم أخطأ مرة أخرى عندما طلب منها تسليم المشتبه فيهما وإفترض أنهما موظفان في الحكومة الليبية 0

وبهذا الموقف يكون المجلس قد إنتهك الميثاق من زاويتين : الأولى عندما تجاهل أحكام الميثاق المنظمة لإختصاصه وسلطاته السياسية وعدم التعرض للجوانب القانونية والثانية عندما اغتصب سلطة المحكمة ونصب نفسه محكمة تفصل في واحدة من أدق المسائل القانونية وهي مسألة تسليم المتهمين با ذهب أبعد من ذلك إلى محاولة إرغام ليبيا على إحترام قرار باطل لإنعدام سنده في الميثاق وإعتبار قراره الأول بديلا عن إتفاقية التسليم المفترضة في مثل هذه الأحوال 0

ويعلم المجلس جيدا أنه حتى في القضايا الكبرى التي تدخل في دائرة جرائم النظام العام الدولي ، ترددت إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1989 بشأن المرتزقة في إعتبار الإتفاقية أساسا بديلا لتسليم المرتزقة عن إتفاقية للتسليم (أنظر المادتين 9 و12 من الإتفاقية المبرمة في 1989/12/4 ) 0

وقد أدى هذا الموقف إلى إحراج المحكمة التي نوهت في حياء وأدب إلى ذلك عندما رفضت إصدار الأمر التحفظي بتاء على طلب ليبيا حيث سبقها مجلس الأمن مثلما قطعت جهيزة قول كل خطيب حيث إنصب أمر المحكمة وقرار المجلس على نفس الموضوع وقد سبق أن قدمنا دراسة مفصلة في كتيب صدر بعد صدور أمر المحكمة في القاهرة في أغسطس 1992، كما أصدرنا دراسة مفصلة أخرى بمجلة السياسة الدولية عدد يوليو 1992 وكتابا حول الأمم المتحدة والعالم العربي تضمن تفصيلا لهذا الجانب وغيره - القاهرة 1996 0

الواقع أن الخطر الأكبر الذى أظهرته أزمة لوكربى هو ذلك الصدام بين مجلس الأمن والمحكمة لأن واضعى الميثاق قد اكدوا على التعاون المطلق بين المحكمة والمجلس بوصفهما ذراعا للسلام السياسى والقانونى وعلى أساس أن المحكمة هى الجهاز القضائى الرئيسى وأن تفسيرها للميثاق وإن لم يكن ملزما للجهاز الذى يختص بالأحكام موضع التفسير ، إلا أنه يتمتع باحترام قانونى كبير ومثال ذلك رأى الإستشارى للمحكمة فى 19 أبريل 1949 بشأن التعويض عن الأضرار التى تلحق موظفى المنظمة بمناسبة إغتيال الكونت برنادوت ؛ حيث قررت المحكمة تمتع الأمم المتحدة بالشخصية القانونية الدولية فأصبحت المنظمات الدولية بعد هذا الرأى تتمتع الى جانب الدول بالشخصية الدولية (ومن أمثلته رأى المحكمة فى تفسير شروط العضوية الذى إحترمته المحكمة والجمعية العامة فى التطبيق وتفسير المحكمة عام 1971 للأثار القانونية المترتبة على قرار الجمعية العامة بإنهاء الإنتداب على إقليم ناميبيا وغيرها من الأمثلة العديدة وهذا هو السبب الذى دفع خمسة من قضاة الأغلبية أن يعلنوا عن أهتمامهم لتجاسر المجلس على إنتهاك الساحة القضائية المحجوزة للمحكمة 0

وقد نظم الميثاق العلاقة بدقة بين المجلس والجمعية بحيث لايجوز نظر النزاع فيهما فى وقت واحد بينما سكت عن تنظيم العلاقة بين المجلس والمحكمة إعتماذا على الوضوح المطلق فى أحكامه التى تؤكد أن المجلس هو الساحة الرئيسية للجوانب السياسية بينما المحكمة هى الجهاز القضائى الرئيسى للمنظمة الدولية ، فضلا عما يترتب على الطابع السياسى والقانونى للنزاع محل البحث من آثار فى وظائف الجهازين .ولهذا السبب فقد بحث المجلس والمحكمة فى وقت واحد نزاعات كثيرة ولكن من جوانبها الخاصة بكل منهما ومثال ذلك نظر المجلس النزاع اليونانى التركى فى بحر إيجه عام 1976 فى الوقت الذى كانت المحكمة تنظر فيه النزاع من الناحية القانونية 0

وقد أضح بعض القضاة خلال بحث المحكمة لطلب مجلس الأمن إصدار رأى إستشارى حول الأثار القانونية المترتبة فى سلوك الدول على إنهاء الأمم المتحدة للإنتداب على إقليم ناميبيا إلى بؤادر العلاقة المعقدة بين المجلس والمحكمة وكان الرأى قاطعا فى أن الوظيفة القضائية للمحكمة ليست محل جدل بل إنها تملك سلطة مراجعة تصرفات المجلس ومدى إنسجامها مع أحكام الميثاق رغم أن الأعمال التحضيرية للميثاق لم تظهر ميلا إلى هذا الموقف 0

وقد انتهت الدراسات التي تناولت موقف المحكمة والمجلس في قضية لوكربي عام 1992 إلى إتجاه غلاب في الفقه الدولي يؤكد على أن القضية كانت المرة الأولى التي وقع فيها الصدام بين الجهازين وأنها كانت فرصة أتاحت للمحكمة لكي تؤكد رقابتها على مشروعية قرارات المجلس ، وهو ما أكدته أيضا عدد من قضاة الأغلبية في قرار رفض الطلب الليبي ، وذلك خلافا لما إستخلصه البعض في مصر من أن المحكمة قد أقرت بلأن الأولوية للمجلس مادام الأمر يتعلق بالسلم والأمن الدوليين بصرف النظر عن جوانبه السياسية أو القانونية ( أنظر في ذلك مقال د.مفيد شهاب - الأهرام 1992/4/17 - مشار إليه في دراستنا المنشورة في السياسة الدولية حول الموضوع عدد يوليو ) 1992.

### (3) العلاقة بين الأمم المتحدة والجامعة العربية :

تصور الميثاق وكذلك خطة السلام التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة عام 1992 علاقة للتعاون والتسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مع إعطاء الأخيرة دورا أوليا في مجال تسوية المنازعات وحفظ السلام 0

ولكن الملاحظ في هذه الأزمة أن الأمم المتحدة لم تكثرث بموقف الجامعة العربية مما يعد مخالفة أخرى من جانب مجلس الأمن للفصل الثامن من الميثاق 0) أنظر للتفاصيل المراجع السالف إيرادها في المتن وخاصة كتاب الأمم المتحدة والعالم العربي - القاهرة 1997 - الفصل الثالث ) 0

وبديهى أن الميثاق وخطة السلام التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة والعمل الدولي يلتقى على أولوية تفويض المنظمات الإقليمية بتسوية المنازعات التي تنشأ في مناطقها قبل إحالتها إلى مجلس الأمن مما يعنى أن المجلس لا بد وأن يضع جهود هذه المنظمات في الإعتبار عند نظره في هذه المنازعات، وقد أكدت الجمعية العامة ذلك في قرارات متعددة آخرها القرار رقم 57/49 فى ديسمبر 1994 الفقرة (أ) 0 ومؤدى ذلك أن تعطى الجامعة فرصة بحث النزاع وتقديم توصياتها بشأنه ، ولكن تجاهل المجلس للجامعة سواء قبل نظرها للنزاع أو بعده لايدفعنا إلى القول ببطلان عمل المجلس

ومن ناحية أخرى ، فإننا لانتفق مع من يرى أن هذه القاعدة تنطبق في حالة النزاع القائم في منطقة بعينها ولاينطبق على المنازعات الشبيهة بنزاع لوكربي الذى تتوزع أطرافه بين مناطق متعددة ، ذلك أننا لانطمع فى أكثر من أن يضع المجلس موقف الجامعة بشكل جدى موضع الإعتبار عند نظره للنزاع وهو ما أغفله المجلس إغفالا كاملا ومتعمدا 0

لكل هذه الإعتبارات فإن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن ينصرف إلى معالجة سلوك المجلس إزاء كل من المحكمة والمنظمات الإقليمية بحيث يستقيم عمل المجلس مع إستراتيجية حفظ السلام فى الميثاق 0 وقد تم الاتفاق فى ديسمبر 1998 بين ليبيا وكل من بريطانيا والولايات المتحدة (قبلت الدولتان العرض الليبى للتسوية) بتسليم ليبيا المشتبه فيهما الى هولندا لمحاكمتها أمام محكمة اسكتلاندية وفقا للقانون الاسكتلندى 0 وأيد مجلس الأمن هذا الترتيب ولكن الاتفاق الهولندى البريطانى حول المحاكمة ومصير المتهمين يثير اعتراضات ليبيا0